علامات الفعل ويعلم انتفائها تلك العلامات عن الكلمة وهذا امر
عسر جدا او ان اراد الثاني ورد عليه ان هناك الفاظا لا تقبل شيا من هذه
العلامات التي ذكرها وليست حروفا بل هي اسما نحو منذ في قولك ما فعلته
قط فانهما اسم ظرف لاستغراق الزمان الماضي وهي لا تقبل شيا من العلامات
التي ذكرت والجواب انا نختار اما الاول ونقول ان هذا الكتاب موضوع
للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل احتاج لموقف ومعلم فتسمح المصنف في ذلك
اعتمادا على الموقف المعلم فان المبتدي لا يستغني عنه او الثاني وان المعنى
ما لا يقبل شيا من العلامات المذكورة اي بنفسه او بمرادفه وقط مرادفه
للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ونحو احرف الخفض فانك تقول
سافرت في زمان والزمان وزمان زيد خير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض
ايضا بان في تعريف الحرف بما ذكره دورا لان علامة الاسم والفعل حروف فلا
تكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفته للحرف على
معرفته للحرف فيلزم توقف الشي على نفسه وهو الدور واجاب
شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا
معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الجهة الاولى
قوله ثم اللفظ ثم هنا للترتيب الذكري اي الاخباري لا للترتيب الزماني
ومحصله ان الترتيب هنا بحسب الاخبار كانه بعد ان فرغ من حد الكلام
وبيان اجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال واخبر ايضا ان اللفظ الى
ويصح ان تكون ثم للاستئناف لان هذا الكلام مستانف ومنقطع عما
قبله وال في اللفظ للعهد الذكري اي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو
الموضوع فان المنقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله حلبي
من ان المراد اللفظ ولو مهملا فليس على ما ينبغي لان المهمل لا دلالة له على
شيء وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه قوله مفرد بدا به
لان هذه اقسام تقسيم والمنقسم لهذين القسمين ذات اللفظ اي
افراده لا حقيقته ومفهومه اي الصوت المشتمل الخ واذا كان التقسيم
بحسب الذات والحال ان المفرد جزء المركب وقد تقرر ان الكل يتوقف على
الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما على الكل الذي هو المركب
تقدما طبيعيا فناسب ايضا ان يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبع
قوله لانه لا يخلو الخ كان الاولى ان يقول لانه اما ان يدل جزؤه على جزء معناه

او

او لا يدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لان هذه العبارة
وهي قوله لانه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وقدم بهم تعريف
المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم
تعريف المركب على المفرد لان القيود في تعريف المركب وجودية وفي مفهوم
المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم اي ثبوت الشي سابق
في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت جز دلالة جزء اللفظ على
جزء المعنى وقد اثبتت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها وقوله
لانه اسم ان ضمير الشان وجملة قوله لا يخلو خبر اي ان ما صدق اللفظ
وافراده بحسب الخارج لا يخلو واحد منها عن ان يتصف اما بالافراد او
التركيب والحصر في القسمين استقرائي مما ذكره من قوله لانه الخ ليس دليلا
له لان الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم باجتماع
بانضمام القيود الى المقسم قوله او يدل الخ حاصل ما ذكره من القيود في
تعريف المركب ثلاثة ان يكون للفظ جزء وان يدل ذلك الجزء وان يكون
دلالته على جزء المعنى تخرج بالقيد الاول ما لا جزء له اصلا كهمزة الا
الاستفهام وواو العطف مثلا وبالثاني ما له جزء لكن لا يدل على شي
كالزاي من زيد والعين من عمرو وبالثالث ما له جزء ويدل لكن لا على جزء
المعنى كعبد الله علما فان كلا من الجزئين له دلالة اما الاول فانه يدل على ذات
متصفة بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن لا دلالة
لواحد من تلك الجزئين على شي من معناه وهي ذات الشخص المسمى
بعبد الله وحذف المص قيدا رابعا وهو ان تكون تلك الدلالة مقصودة
فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزء معناه لكن لا تكون دلالته عليه
مقصودة كما اذا سمي شخص بحيوان ناطق فان مجموع حيوان ناطق
يقصد به الدلالة على الذات المعينة المسماة به ولا يقصد بكل من الحيوان
والناطق مفهومه الاصلي وان كان جزءا من المسمى لان الحيوانية والنا
طقية جزء من ذات المسمى والجزء الاخر التشخص لكن لا دلالة للجزئين
على الحيوانية والناطقية من حيث انهما جزء المعنى العلمي اذ لا تتصور
دلالة جزئي اللفظ باعتبار احد وضعيه على جزء المعنى باعتبار الوضع
الاخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الاخر ثم اعلم ان ما خرج بقيود
تعريف المركب داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب اذ لا واسطة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)